

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠

بالغاء هيئة الرقابة الإدارية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وهي القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

تلغى هيئة الرقابة الإدارية .

(المادة الثانية)

يتولى السيد الدكتور فؤاد محيي الدين نائب رئيس مجلس الوزراء ، بالاتفاق مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ، اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الأعضاء والعاملين الحاليين بهيئة الرقابة الإدارية — بدرجاتهم الوظيفية — إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام .

ويحتفظ لهؤلاء الأعضاء والعاملين بمرتباتهم وبدلاتهم ، على أن تستهلك الزيادة في المرتبات والبدلات التي يتلقونها عن المقرر بمقتضى القوانين واللوائح في الجهات المنقولين إليها من العلاوات الدورية والبدلات التي تقرر مستقبلاً .

(المادة الثالثة)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٨٠

ويجوز للسيد الدكتور فؤاد محيي الدين نائب رئيس مجلس الوزراء خلال المدة من تاريخ صدور هذا القرار وحتى أول يوليه سنة ١٩٨٠ أن يقرر نقل الأعضاء والعاملين بهيئة إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام .

ولأعضاء الهيئة أن يطلبوا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار بنقلهم وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة إحالتهم إلى المعاش وانتفاعهم بالمزايا المقررة بمقتضى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يتم التصرف في موجودات الهيئة من أثاثات وسيارات وأجهزة وغيرها من المنشآت
 وتوزيعها بالاتفاق بين السيد الدكتور فؤاد حجي الدين نائب رئيس مجلس الوزراء وبين
 السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٤٠٠ (٢٨ يوليه سنة ١٩٨٠)

أبورسالدات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٠

بربط موازنة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل عن المدة من ١/٧/١٩٧٩ إلى ٣٠/٦/١٩٨٠
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بربط الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٨٠ ،
 وعلى اتفاق الانتفاع الكامل لمياه النيل المعقود في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بين جمهورية مصر العربية
 وجمهورية السودان الديمقراطية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٠ بإعتماد الأئحة الداخلية للهيئة التالية
 الدائمة المشتركة لمياه النيل بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية ،

فقرر :

(المادة الأولى)

تقررت مصروفات موازنة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بمبلغ ٣١١٠٠ ج (عملة سودانية) عن المدة من ١/٧/١٩٧٩ حتى ٣٠/٦/١٩٨٠ وذلك حسب المدون المرفق لهذا القرار .

(المادة الثانية)

تقررت إيرادات موازنة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بمبلغ ٣١١٠٠ ج (عملة سودانية) عن المدة من ١/٧/١٩٧٩ حتى ٣٠/٦/١٩٨٠ وذلك حسب المدون المرفق .